

نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام مجموعة تقنية المعلومات والعمليات لدى البنك ديميتريوس كوكوسبوليس لـ «الانباء»: «الوطني» أجرى مليار معاملة مصرفية في 2016

أجرى المقابلة: محمد فاروق

الى بناء مفهوم البنك في محفظة. وذلك من خلال تطبيق الوطني المتوافق للأجهزة الذكية بمختلف أنواعها الوطني موبيل. وذكر أن البنك يعكف حالياً على تصميم تطبيق المحفظة الإلكترونية المصرفية وتقديم خدمة الدفع بدون لمس للأجهزة المصرفية. وأكد كوكوسبوليس أن الرؤية الاستراتيجية للبنك هي التحول إلى التكنولوجيا الرقمية وذلك لأهميتها في تشكيل الصناعة المصرفية ككل، ولواجهة التحديات المستقبلية. والتفاصيل في اللقاء التالي:

كشف نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام مجموعة تقنية المعلومات والعمليات لدى بنك الكويت الوطني ديميتريوس كوكوسبوليس عن حجم المعاملات المصرفية التي أجراها البنك خلال العام الماضي التي قدرت بنحو مليار معاملة نقدية وغير نقدية. وقال كوكوسبوليس خلال مقابلة مع «الانباء» إن 30٪ من معاملات الوطني المصرفية أصبحت تجري حالياً عبر الهواتف الذكية أي بنحو 90 مليون معاملة مصرفية يجريها البنك شهرياً. وأشار إلى أن البنك يسعى حالياً

مع تزايد استهداف قرصنة الانترنت للبنوك، كيف يحافظ «الوطني» على سرية معلومات العملاء؟

تقوم باستخدام أحدث التقنيات الآمنة لمراقبة قواعد البيانات والأنظمة للتأكد من أنها آمنة بشكل مستمر. كما تتعاون مع شركاء دوليين لتطبيق أفضل الممارسات الأمنية العالمية حيث أن أمن المعلومات هو على قائمة أولوياتنا فنحن لا نقوم بطرح أي خدمة مطلقاً قبل أن يقوم فريق أمن المعلومات لدى مصرفنا باختبار هذه الخدمة بدقة. فعلى سبيل المثال قمنا بتحديث النظم التشغيلية الأساسية لأجهزة السحب الآلي ووضع وسائل لمكافحة البرامج الضارة وبذلك نكون قد رفّعنا من المستوى الأمني لشبكات البنك بشكل كبير.

ما حجم الحصة السوقية للبنك في قطاع التكنولوجيا المصرفية؟

● إن بنك الكويت الوطني من أكبر بنوك المنطقة. ونحن نقوم بالاستثمار في القنوات الرقمية وبالخاص في مجال الخدمات المصرفية المقدمة من خلال الهواتف الذكية حيث أن 30٪ من المعاملات النقدية وغير نقدية يتم تمريرها من خلال الهواتف الذكية (حوالي مليون معاملة من أصل 3 ملايين معاملة يتم تمريرها من خلال كافة قنوات الأخرى) كما نؤكد أننا سنقوم تدريجياً بتوفير كافة الخدمات المصرفية التي تلبى احتياجات عملاء مصرفنا من خلال الهواتف الذكية حيث أننا نسعى إلى بناء مفهوم «البنك في محفظة».

ما الخدمات البنكية التي تميز الوطني عن غيره من البنوك؟

● إن بنك الكويت الوطني يستثمر في الخدمات المصرفية المبتكرة والتحول الرقمي. وفي هذا الصدد، نحن نعمل على تطوير تطبيق الوطني المتوفر على الأجهزة الذكية، حيث أطلقنا مؤخراً تطبيقاً متطوراً لخدمة الوطني عبر الموبايل وأدخلنا عليه قياسات حيوية تتمثل في التعرف على العميل من خلال بصمة الأصبع. كما أننا نسعى لإضافة عدد من الخدمات الجديدة والمزيد من المزايا على التطبيق والتي سيجت تقديمها للعملاء بحلول نهاية العام 2017.

كم عدد المعاملات المصرفية التي قام بها عملاء البنك في 2016؟

● يتم تمرير حوالي 3 ملايين معاملة مصرفية مالية وغير



ديميتريوس كوكوسبوليس

مالية يومية عبر كافة قنوات البنك وهو يعادل 90 مليون معاملة شهرياً أو ما يقرب من مليار معاملة سنوياً. وتتسخدم المعاملات التي تتم من خلال الهواتف الذكية على نسبة 30٪ من إجمالي تلك العمليات وهي نسبة آخذة في الارتفاع كل شهر.

«الوطني» يغطي الكويت بـ 280 جهاز سحب آلي

على الرغم من صعوبة الطقس، إلا أننا قد تمكنا من تحسين توافر أجهزة السحب الآلي بصفة عامة إلى أكثر من 98٪ بما يضعنا في مصاف أفضل البنوك ليس فقط على المستوى المحلي بل والإقليمي أيضاً، حيث يمكن لعملائنا استخدام هذه الخدمة على مدار الساعة. لدينا أكبر شبكة لأجهزة السحب الآلي على مستوى الكويت والتي يصل عددها إلى أكثر من 280 جهازاً من أجهزة السحب الآلي وأجهزة الإيداع النقدي، بالإضافة إلى

للمرة الأولى.. تقنية أمنية ثلاثية الأبعاد للتسوق الإلكتروني

قال كوكوسبوليس إن بنك الكويت الوطني هو أول بنك في الكويت والشرق الأوسط يطرح خدمة التسوق الإلكتروني الآمن الثلاثي الأبعاد (3D Secure) باستخدام بطاقات السحب الآلي عند إجراء معاملات الشراء من خلال المواقع الإلكترونية العالمية. وتوفر هذه الخدمة الجديدة أعلى مستويات الحماية على بطاقات السحب الآلي والبطاقات الائتمانية للعملاء لمواجهة الاستخدام غير المصرح به عند التسوق عبر الانترنت لضمان توافر أعلى مستويات السلامة والأمان لعمليات الشراء التي يجريها عملاؤنا من

أمن المعاملات الإلكترونية في صدارة أولوياتنا حالياً

قال ديميتريوس كوكوسبوليس: «نحن نضع أمن المعاملات الإلكترونية الخاصة بعملائنا في صدارة أولوياتنا. حيث يعد الوعي هو العنصر الأساسي في التأكد من أن كلاً من العملاء والموظفين متيقظون دائماً حيال عمليات الاحتيال الإلكترونية.



الساعة لمختلف القطاعات. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع متوسط التضخم إلى ما يقارب 3٪ في 2017 أي أقل من مستوى 3,2٪ في 2016. وظل التضخم في أسعار المواد الغذائية متدنياً خلال شهر مارس. حيث تراجعت أسعار المواد الغذائية المحلية بواقع 0,1٪ على أساس سنوي في ظل تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية. إذ تشير وكالة البحوث السلعية إلى تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية بواقع 0,8٪ على أساس سنوي في مارس.

تراجع التضخم لـ 2,6٪ خلال

مارس لتباطؤ أسعار

خدمات المسكن

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن معدل التضخم في أسعار المستهلك تراجع خلال مارس إلى 2,6٪ على أساس سنوي من 3,2٪ خلال فبراير، في ظل تباطؤ تضخم خدمات المسكن وتراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية. إذ تباطؤ نمو التضخم في خدمات المسكن في مارس وذلك تماشياً مع التباطؤ الطفيف الذي شهده قطاع الإسكان إضافة إلى استمرار تدني أسعار المواد الغذائية إثر تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية. كما تراجع التضخم الأساس الذي يستغنى أسعار المواد الغذائية من 4,1٪ على أساس سنوي إلى 3,3٪ على أساس سنوي في الفترة ذاتها. ومن المتوقع أن تظهر المزيد من الضغوطات التضخمية بدءاً من مايو وذلك تماشياً مع رفع الحكومة تعرفه الكهرباء والماء. حيث ستتراجع التعرفة بين 3-5 فلوس من 2 فلوس لكل كيلو واط في

مذكورة تفاهم لتحويل التوزيعات النقدية السنوية الخاصة بمساهمي بنك الكويت الوطني إلى حساباتهم المصرفية مباشرةً لتفقد كلاً من أول البنوك السبابة لتقديم تلك الخدمة في الكويت. وتمتدنا خلال العامين الماضيين من توفير وسيلة سهلة ومريحة لمساهميننا للحصول على توزيعاتهم النقدية. كما أننا قمنا بتوقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الهيئة العامة للمعلومات بهدف تطبيق خاصة التوقيع الإلكتروني على البطاقات المدنية، بالإضافة إلى ذلك، وفرنا لعملائنا من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمة الفورية لتحويل الرواتب إلكترونياً، والتي يمكن من خلالها العميل من تحويل ودفع رواتب ومكافآت الموظفين من مقر عمله دون الحاجة للانتقال للفرع.

كما وفرنا لعملائنا من قطاع الشركات نظام التداول الإلكتروني والتي تمكنهم من تحميل ملفات وتنفيذ عمليات التمويل التجاري إلكترونياً من مقر عملهم.

وتعكف حالياً على تطبيق المحفظة الإلكترونية المصرفية، والدفع من دون لمس للأجهزة القابلة لتطبيق خدمة التواصل عن بعد وغيرها من التقنيات.

بمستوى عال من الامن والامان لعملاء مصرفنا.

ما أحدث مشروعات «الوطني» لواجهة تطورات التكنولوجيا الرقمية؟

● وقع بنك الكويت الوطني والشركة الكويتية للمقاصة

جهاز الصرف التفاعلي. كما أننا قد قمنا مؤخراً بإطلاق أجهزة السحب الآلي المتعددة العملات والتي لا يقتصر استخدامها على عملاء بنك الكويت الوطني فقط، بل بإمكان عملاء البنوك الأخرى أن يقوموا بزيارة تلك الأجهزة وسحب عملات أجنبية. لدينا الآن في المتوسط حوالي مليوني عملية مصرفية تتم شهرياً من خلال شبكة أجهزة السحب الآلي وتزداد كثافة الاستخدام خلال فترة تحويل الرواتب الشهرية.

خلال المواقع الإلكترونية.

وتضيف خدمة الوطني للتسوق الآمن خطوة إضافية يتم من خلالها التحقق من بيانات الدفع عبر الانترنت. وهي وسيلة دفع مجانية وسريعة وآمنة تعمل من خلال استخدام رمز مرور شخصي.

وتعتمد خدمة التسوق الآمن على نموذج ثلاثي الأبعاد (3D Secure) لإضافة المزيد من سبل التحقق من هوية العملاء من خلال منحهم رمز مرور شخصياً يجعل التسوق عبر الانترنت أكثر أماناً.

ومن هذا المنطلق، فقد أطلقنا حملات توعية كما نقوم بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت للتأكد من أن العملاء في حالة تأهب ويقظة لمثل هذه النوعية من العمليات..

«الوطني»: مقرر تطبيقها بدءاً من مايو.. وستتراوح التعرفة بين 3 و5 فلوس للكيلو واط 3٪ التضخم المتوقع خلال 2017.. بعد زيادة الكهرباء



المقر الجديد للبنك الوطني

السيولة تراجعت إلى 10 ملايين دينار رغم قفزة المؤشرات البورصة تستعيد توازنها.. وتربح 320 مليون دينار

وتصدر قطاع النفط والغاز القطاعات المرتفعة بنحو 3,2٪، مدعوماً بنحو 5 أسهم في مقدمتها سهم البترولية بواقع 6,5٪، كما ارتفع قطاع الخدمات الاستهلاكية 1,7٪، يدفع من صعود عدة أسهم أبرزها «فيوتشر كيد»، متصدر القائمة الخضراء بنحو 9,4٪.

أول من أمس، فيما تصدر سهم «بيتك» السيولة بواقع 959 ألف دينار، مستقرًا عند سعر 480 فلساً، فيما انخفضت كميات التداول في البورصة إلى نحو 120 مليون سهم مقابل 162,6 مليون سهم. وأنهت البورصة الكويتية على ارتفاع مؤشراتنا بنحو 1,4٪ لمؤشر كويت 15 الذي حقق 12,3 نقطة ليصل إلى 895 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 1,1٪، محققاً 4,6 نقاط ليصل إلى 397 نقطة، وأنهى المؤشر إيجاباً على المؤشرات الوزنية. وأنهت الجلسة تعاملاتنا بنحو تحقيق مكاسب بقيمة 320 مليون دينار لترتفع القيمة الرأسمالية للمبورصة إلى 27,246 مليار دينار، لتعوض جزءاً من الخسائر الاستثنائية التي منيت بها أول من أمس والتي اقتربت من 700 مليون دينار، تعادل مليار دولار.

وعلى مستوى السيولة، فرغم أن المؤشرات جئحت للارتفاع، إلا أن السيولة تراجعت بشكل لافت، حيث انخفضت بنسبة 50٪ تقريباً ببلوغها 10,6 ملايين دينار، تراجعاً من 20,9 مليون دينار

شريف حمدي

استعادت مؤشرات بورصة الكويت أمس جزءاً من خسائرها الكبيرة في جلسة تعاملات أول من أمس، وذلك بارتفاع جماعي للمؤشرات الثلاثة على وقع استهداف كثير من الأسهم التي شهدت تراجعات سريعة حادة في جلسة الأحد الدامية خاصة الأسهم الكبيرة والأسهم القيادية في قطاعات البنوك والاتصالات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشرات الوزنية. وأنهت الجلسة تعاملاتنا بنحو تحقيق مكاسب بقيمة 320 مليون دينار لترتفع القيمة الرأسمالية للمبورصة إلى 27,246 مليار دينار، لتعوض جزءاً من الخسائر الاستثنائية التي منيت بها أول من أمس والتي اقتربت من 700 مليون دينار، تعادل مليار دولار.

وارتفع التضخم في قطاع النقل والمواصلات إلى 12,1٪ على أساس سنوي خلال مارس إثر ارتفاع رسوم خدمات النقل. ويعد عدة أشهر من انكماش الأسعار، تجاوز التضخم في هذا المكون مستوى 10٪ على أساس سنوي بعد رفع أسعار البنزين خلال سبتمبر وبقي يتراوح حول هذا المستوى منذ ذلك الوقت. ومن المحتمل أن يواجه هذا المكون ارتفاعاً في الضغوطات التضخمية على المدى القريب إلى المدى المتوسط وذلك تماشياً مع تغير أسعار خدمات النقل لتتناسب مع الارتفاع في أسعار البنزين. فقد ارتفع التضخم في النقل والمواصلات من 0,3٪ على أساس سنوي في فبراير إلى أعلى مستوياته عند 3,2٪ على أساس سنوي في مارس. ولكن من المتوقع أن تستقر الضغوطات إثر استمرار تراجع أسعار السيارات والتي تشغل الوزن الأكبر في مؤشر أسعار النقل والمواصلات.

ويبدو أن التضخم في أسعار الجملة قد وصل إلى أعلى مستوى له خلال الربع الأول من 2017. وذلك بعد أن تسارع في النصف الثاني من 2016 وذلك إثر قوة الضغوطات التضخمية في جميع المكونات لاسيما مكون التصنيع بعد رفع أسعار البنزين في سبتمبر ليصل إلى أعلى مستوياته عند 5,1٪ في أوائل الربع الأول. وتراجع التضخم في خدمات المسكن إلى أقل مستوياته منذ عدة سنوات إثر بعض التراجع الذي شهده سوق العقار. حيث تباطأ التضخم في هذا المكون التي تشكل الإيجارات السكنية معظمه والذي يتم تحديده على أساس ربع سنوي ليصل إلى أدنى مستوياته في ثلاث سنوات عند 4,3٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2017 من 6,4٪ في الربع الرابع لعام 2016. وتوقع أن يعاود التضخم ارتفاعه في النصف الثاني من العام 2017 إثر ارتفاع تعرفه الكهرباء والماء.